الفصل الثالث

موقف الجيش من دور الإسلام والتيار الإسلامي في الستينات والسبعينات

الفصل الثالث

موقف الجيش من دور الإسلام والتيار الإسلامي في الستينات والسبعينات

أعاد الجيش السلطة إلى المدنيين بعد إجراء الانتخابات البرلمانية في 15 تشرين الأول 1961. وقد فاز حزب الشعب الجمهوري فيها بنسبة 36,7% من مجموع أصوات الناخبين، وجاء حزب العدالة[1] في المرتبة الثانية بحصوله على 34,7% من مجموع الأصوات، وتوزعت بقية الأصوات على الأحزاب الأخرى (حزب تركيا الجديدة والفلاحين القومي الجمهوري). واستناداً إلى هذه النتائج تشكلت حكومة ائتلافية بين الحزبين الأولين برئاسة عصمت إينونو، كما انتخب المجلس الوطني الكبير الجنرال جمال كورسيل رئيساً للجمهورية [2]. وفي أيار 1962 انفرط عقد الحكومة الائتلافية بين حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة، وتلتها حكومات ائتلافية أخرى بين حزب الشعب الجمهوري وأحزاب أخرى حتى انتخابات تشرين الأول 1965 عندما فاز حزب العدالة بحوالي 54% من مجموع الأصوات مقابل 29,7% لحزب الشعب الجمهوري، وتوزعت بقية الأصوات على أحزاب أخرى (الأمة، العمال التركي، تركيا الجديدة، الفلاحين القومي الجمهوري)[3]. ووفقاً لهذه النتيجة شكل حزب العدالة الحكومة بمفرده برئاسة سليمان ديميريل [4]. وفاز حزب العدالة مرة أخرى في الانتخابات البرلمانية في تشرين الأول 1969، ولكن بنسبة أقل، إذ حصل على 47% من الأصوات مقابل 27% لحزب الشعب الجمهوري، فيما حصلت الأحزاب الأخرى على بقية الأصوات[5]. وتشكلت حكومة جديدة برئاسة ديميريل،الذي بقي في السلطة لغاية الانقلاب العسكري الثاني في 12 آذار 1971.

كان حزب العدالة بمثابة وريث للحزب الديمقراطي. وكان من بين مرشحي حزب العدالة الفائزين في انتخابات 1965 أكسيل مندريس، ابن عدنان مندريس، ونيلوفر بايار، ابنة الرئيس جلال بايار. وبعد أن تولى ديميريل رئاسة الحكومة بعد تلك الانتخابات اقترح قانوناً للعفو العام يستعيد بموجبه أنصار عدنان مندريس حقوقهم وحرياتهم، ويكون لهم الحق أيضاً في العودة إلى وظائفهم السابقة، إلا أن الجيش عدّ مشروع القانون هذا خروجاً على أهداف انقلاب 27 أيار 1960، واستخدم رئيس الجمهورية الجنرال كورسيل حق النقض (الفيتو) ضده، ولم يصدر العفو سوى عن جلال بايار[6].

بالرغم من تأكيد حزب العدالة في برنامجه على أنه لا يمثل طبقة اجتماعية معينة، بل يتكون من الفلاحين والمزارعين والعمال والحرفيين ويدافع عن حقوقهم[7]، إلا إن قيادة الحزب كانت تمثل مصالح البرجوازية العليا وامتيازات كبار ملاكي الأراضي، كما دعى إلى استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في تركيا[8]. وقد اعتمد ديميريل في كسب التأييد على

الدوائر السياسية التي كانت تؤيد الحزب الديمقراطي سابقاً، كما اعتمد أيضاً على شبكة غير رسمية تضم الجماعات الدينية المنتشرة في البلاد[9]. والواقع أن حزب العدالة أعطى مفهوماً جديداً للعلمانية يتجاوز حدود العلمانية الأتاتوركية، فقد أكدّ في المادة (5) من برنامجه الداخلي على أهمية الأيمان بالقيم والتقاليد في النظام الاجتماعي، كما أشار في المادة (8) إلى أن الدولة العلمانية لا تطلب من المواطنين قطع صلاتهم مع الدين، وإن أي مواطن حر في العبادة بموجب معتقداته الدينية والمذهبية. إلا أن المادة (10) من ذلك البرنامج أقرّت انفصال الدين عن الشؤون الدنيوية، مع اعتراف الحزب بالحقوق الفردية للعبادة [10].

في تموز 1965 صدر في تركيا قانون جديد للأحزاب السياسية أكدّ على حماية أسس العلمانية و" إصلاحات " أتاتورك، كما منع الأحزاب السياسية من استغلال الدين لغايات سياسية، ومع ذلك فإن معظم الأحزاب السياسية المشاركة في انتخابات تشرين الأول1965 قامت باستغلال الدين في حملتها الانتخابية [11]. وقد نُسب فوز حزب العدالة فيها إلى استغلال الرموز والمشاعر الإسلامية [12]، وكان لهذا الحزب نصيب كبير من الأصوات المؤيدة في المناطق الريفية [13].

إن مسعى الأحزاب السياسية للاستفادة من عامل الدين في الانتخابات البرلمانية يمكن أن يُفهم من حقيقة أن حقبة الستينات في تركيا تميزت ببروز أوضح لمظاهر الحياة الإسلامية، وإدراك أكثر لأهمية الدين في الحياة العامة [14]. ويُعزى هذا الأمر إلى عدة عوامل من بينها احتدام الصراع الإيديولوجي بين الأحزاب والتنظيمات اليمينية واليسارية في تلك الحقبة، خصوصاً وأن دستور 1961 أبدى تساهلاً أكثر من دستور 1924 إزاء طيف واسع من النشاط السياسي يمينياً كان أم يسارياً[15]. وفي سياق ذلك الصراع كان هناك ميلٌ لاستخدام ألفاظ مثل " شيوعي " أو " موسكوفي " لوصف الراديكاليين أو الاشتراكيين، و " ماسوني " و " صهيوني " لوصف من يفضلون الرأسمالية الاحتكارية الحديثة. وفي كل الحالات كانت دلالات هذه الألفاظ دلالات دينية بالدرجة الأولى، فالشيوعيون والماسونيون والصهاينة يُعدّون جميعاً من المعادين للإسلام. وفي الوقت نفسه كانت هذه الألفاظ تتسم ببعد سياسي لم يكن متوافراً في ألفاظ " ملحد " و " كافر " التي كانت تُنعت بها المعارضة في الخمسينات [16].

أما العامل الآخر فهو أن دستور عام 1961 الذي شدّد على منع استغلال الدين لغايات سياسية، قد أكدّ أيضاً على " حرية العبادة والتنظيم ونشر الأفكار المتعلقة بالإيمان والدين "، بل وجرى السماح بإعادة البحث والتنقيب في تاريخ الأتراك لدرجة الإشارة بالمجد إلى " تركيا العثمانية " [17]. وفضلاً عن ذلك هناك عامل الهجرة من الريف إلى المدينة بحثاً عن فرص أفضل للعمل والعيش. فقد تدفق عدد كبير من هؤلاء إلى المدن الكبرى في غرب البلاد، لاسيّما إسطنبول وأنقرة، واتجه آخرون إلى مدن عديدة أخرى في البلاد. ووفقاً لأحد الباحثين فإن هذه الهجرة أدت إلى زيادة في عدد المدن التي يتجاوز عدد سكانها 100,000 نسمة من 2 مدينة في 1955 إلى 30 مدينة في 1970 [18]. وكان المهاجرون يحتفظون بروابطهم مع الريف، كما أن هجرتهم كانت تجلب معها أنماطاً من القيم المحافظة لسكان الريف إلى المدن، حيث كانت مظاهر الحياة الإسلامية التي برزت في الخمسينات تتواصل فيها. ومن ذلك، على سبيل المثال، أن بناء المساجد والجوامع الجديدة استمر بنفس الوتيرة

التي كان عليها في عهد الحزب الديمقراطي، فقد تم بناء 6000 مسجد وجامع جديد بين 1960-1964[19].

وخلال حقبة الستينات أيضاً تضاعفت أعداد مدارس الأئمة والخطباء[20]، كما ازداد عدد مدرسيها من 337 مدرس إلى 1173 مدرساً بين السنتين الدراسيتين 1960-1961 و 1968-1969، كما ازداد عدد طلابها خلال الفترة ذاتها من 4548 إلى 37862 طالباً[21]. وبالإضافة إلى هذه المدارس تم تأسيس معاهد إسلامية عليا في مدن قونية في عام 1962، وقيصري في عام 1965، وأزمير في عام 1966، وأرضروم في عام 1969[22]. أما دورات تعليم القرآن الكريم فقد ازداد عددها من 301 في نهاية عهد الحزب الديمقراطي إلى 434 خلال السنة الدراسية 1964-1965، ثم إلى 786 في عام 1971 [23]. وفضلاً عن ذلك كانت هناك دورات تعليم إسلامية أخرى تنظمها سراً بعض الجماعات الدينية، ولاسيما جماعة النور، رغم الحظر الذي فرضه الجيش على الطرق الصوفية والحركات الدينية بعد انقلاب 1961[24].

إن هذا التوسع في التعليم الديني والتعليم الرسمي، لاسيما بين الطبقات الفقيرة والمتوسطة، أدى إلى ظهور فئات من المتعلمين من ذوي القيم المحافظة الأمر الذي أدى إلى توسيع مساحة تقبل المواطن والناخب التركي لطروحات تنبع من هذه القيم وتتفق معها[25]. ومما عزّز ذلك أيضاً إصدار الكثير من الأدبيات الدينية من كتب ومجلات وصحف. وقد أفردت صحف عديدة صفحات خاصة للموضوعات الإسلامية، وكانت ثمة جهود لتكوين جبهة ضد اليسار من خلال الكتابات والمقالات التي تستخدم الإسلام في ثنائياتها مثل (اشتراكية الإسلام) و(الإسلاموالقومية) و(ديمقراطية الإسلام) و(العدل الإسلامي)[26].

وفيما يخص التنظيمات السياسية الإسلامية في تركيا خلال تلك الحقبة لا توجد سوى تقارير، يصعب التثبت من دقتها، عن وجود شبكة من الخلايا الإسلامية في تركيا، والتي يديرها تنظيم الأخوان المسلمين عالمياً[27]، وعن نشاطتنظيمي يرتبط بحزب التحرير الإسلامي[28] في تركيا منذ عام 1967 [29]. ولذا يمكن القول أن الساحة السياسية التركية خلت في الستينات من وجود تنظيم أو حزب ذو نزعة إسلامية[30]، وإن أول حزب من هذا النوع هو حزب النظام الوطني الذي تأسس في بداية عام 1970.

إن حزب العدالة الذي حظي بتأييد ذوي التوجهات الإسلامية بشكل واضح منذ الانتخابات البرلمانية في تشرين الأول 1969 أخذ يخسر هذا التأييد تدريجياً في نهاية الستينات بسبب عاملين أساسيين ؛ أولهما المنافسة على الزعامة داخل الحزب وثانيهما السياسات الاقتصادية لحكومة ديميريل. ففي سياق تحول الاقتصاد التركي من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية في الستينات، انتهجت حكومة حزب العدالة سياسة اقتصادية اتسمت بعدم التوازن، كما قاومت التخطيط المركزي والإصلاحات الهيكلية الضرورية لنمو اقتصادي سليم طويل المدى[31]. وقد أدت سياسة الديون الطويلة الأجل من الولايات المتحدة وبريطانيا إلى حدوث تضخم اقتصادي مما أدى إلى عجز في ميزان المدفوعات. كما أن فتح أبواب البلاد أمام الشركات الأجنبية أدى إلى زيادة ارتباط الاقتصاد التركي بالاقتصاد الغربي، إضافة إلى هيمنة تلك الشركات الأجنبية على مرافق الحياة

الاقتصادية التركية، لاسيما صناعة تكرير النفط واستخراج المعادن والصناعات الكيماوية والهندسية مما قيّد الاقتصاد التركي[32]. ومنذ الوصول إلى السلطة في عام 1965 كانت هناك توجهات داخل حزب العدالة لتأمين مواقع الرأسمالية الصناعية التركية. وانعكس هذا في تشكيل ظروف ملائمة لتدفق رأس المال إلى الصناعة، على سبيل المثال، عن طريق نقله من الزراعة إلى الصناعة عبر رفع الضرائب على مالكي الأراضي. وأدت السياسة الضريبية لحكومة حزب العدالة إلى بعض الانتقاص من مصالح البرجوازية الصغيرة أيضاً[33]. وهكذا كان الصناعيون المستفيد الأول من تلك السياسة، بينما عانت شرائح واسعة من أبناء المجتمع التركي من آثارها السلبية. وكانت الأناضول من أكثر المناطق تضرراً جراء تلك السياسات مما أفقد حزب العدالة تأييد الفلاحين والبرجوازية الصغيرة ذات الاتجاه الديني. ذلك أن نمو القطاع الاقتصادي الحديث، وتآكل القطاع التقليدي، جعل الجماعات البرجوازية الصغيرة تتشكك في سياسات حزب العدالة التي كانت تؤيدها من قبل. وراحت هذه الجماعات تشكو حالتها لرئيس الوزراء ديميريل، وتطالبه باتخاذ إجراءات ضد الاحتكارات الآخذة في الاتساع، وعندما رفض أن يفعل ذلك أخذوا يتركون حزبه لكي يُنظّموا أنفسهم ضد التغيير الاجتماعي – الاقتصادي الذي كان يُقوض أسلوب حياتهم [34]، بعد أن أدى تمركز رأس المال وتقوية ضغطه إلى تزايد عدد المؤسسات الصغيرة الآيلة إلى الإفلاس[35]. وكان هذا الواقع سبباً مباشراً لظهور " حزب النظام الوطني – Milli Nizam Partisi " في 26 كانون الثاني 1970، كما تعرض حزب العدالة إلى انشقاق مهم في 18 كانون الأول من ذلك العام أيضاً تمخض عنه تأسيس " الحزب الديمقراطي " [36].

تأسس حزب النظام الوطني على يد نجم الدين أربكان[37]، الذي كان من نشطاء حزب العدالة في الستينات بحيث عُين في منصب الأمين العام لاتحاد مجالس الصناعة والتجارة التركية بقرار من قيادة الحزب في عام 1966. إلا أن أربكان انتقد مراراً النهج السياسي والاقتصادي لهذا الاتحاد، فقد صرح بأن آلية عمل هذا الاتحاد تخدم مصالح الرأسمال التجاري الكبير في المدن الكبيرة، الذي يقتطع لنفسه النصيب الأكبر من مُنح الاستيراد، بينما " يشعر تاجر الأناضول بأنه يسير حافياً ". وأكد أربكان بأن اتحاد مجالس الصناعة والتجارة التركية يعمل " كهيئة كومبرادورية – ماسونية للأقلية "، وإن " هذه المنظمة الاقتصادية القوية تقع تحت السيطرة الكاملة لكومبرادورية التجار والرأسمالية الصناعية " التي لا ترغب في تطوير أوضاع ملاك الأناضول وتريد أن تمسك بجميع خيوط الإدارة في قبضتها. ودعا أربكان إلى ضرورة تمثيل تجار الأناضول وصناعييه في اتحاد المجالس هذا، وبأن يصبح الاتحاد مدافعاً عن مصالحهم [38].

أثارت ملاحظات وانتقادات أربكان هذه حفيظة قيادة حزب العدالة، التي أقدمت على عزله من منصب الأمين العام لهذا الاتحاد في عام 1968. ومع أن أربكان تمكن في أيار عام 1969 من الفوز مجدداً، عن طريق الانتخاب، بمنصب أمين عام اتحاد مجالس الصناعة والتجارة التركية، إلا أن السلطة الحاكمة لم تعترف بنتائج الانتخابات واستخدمت الشرطة لإبعاده عن هذا المنصب. وفي أيلول 1969 ألقى أربكان خطاباً انتقد فيه سياسة ديميريل. وشارك في الانتخابات البرلمانية في ذلك العام كمرشح مستقل عن مدينة قونية واستطاع

الفوز بعضوية المجلس الوطني الكبير. وبعد هذا الفوز صرح أربكان عن نواياه لتأسيس حزب جديد " مؤسس على المبادئ الإسلامية ". وفي 26 كانون الثاني 1970 أسس ذلك الحزب باسم " حزب النظام الوطني "[39]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن أربكان كان نقشبندياً من أتباع الشيخ محمد زاهد كوتكو[40]، ولهذا فإن فوزه في انتخابات 1969 كان بمثابة نصر للأخير[41]، كما أن أربكان أسس حزب النظام الوطني بموافقةٍ أو توجيه من الشيخ المذكور[42].

أوضح البيان التأسيسي لحزب النظام الوطني أنه قام على تراث الإمبراطورية العثمانية، وحرب الاستقلال التركية، وعلى " النظام العادل " الذي يدعو إليه الإسلام. كما أعلن أربكان في المؤتمر الصحفي الذي عقده يوم 26 كانون الثاني 1970، أن الحزب يقبل عضوية كل الأشخاص ما عدا " الماسونيين والشيوعيين والصهاينة " [43]. أما بالنسبة لبرنامج الحزب فقد أكدّ على حرية المعتقد، وإقامة الطقوس الدينية والتعليم الديني، وأشار إلى أن الحزب " يقف ضد استخدام مبدأ العلمانية كوسيلة للضغط على الدين والمؤمنين ". وفي المجال الاقتصادي أشار البرنامج إلى أمور عديدة من بينها " التقيد بالأخلاق والروح الوطنية "، والصراع ضد " الإيديولوجية الرأسمالية المادية "، والحد من البرجوازية التجارية الكبيرة وضرورة دعم " أخلاق التجارة ". وفي المجال الاجتماعي شدّد البرنامج على " رفع المستوى الأخلاقي للمجتمع " وإنهاض العامل الديني في جميع المجالات وضرورة مواجهة " القيم الرأسمالية اللاأخلاقية " باعتماد قيم الإسلام الأخلاقية. وفي مجال العلاقات الخارجية دعا برنامج الحزب إلى توطيد علاقات التعاون بين تركيا والدول التي تُعد قريبة منها تاريخياً وثقافياً (في إشارة إلى الدول الإسلامية) في مواجهة الحلف مع الغرب ومع السوق الأوربية المشتركة [44]. وقد صرح أربكان لاحقاً، في نيسان 1970 قائلاً أن " تركيا يجب أن لا تكون في السوق المشتركة للدول الغربية [45]، وإنما في السوق المشتركة للدول الشرقية. إن تركيا متخلفة بالنسبة للغربيين، ولكنها متقدمة بالنسبة للشرقيين... " كما تنبأ بأن دخول تركيا إلى السوق الأوربية المشتركة في ظل الأوضاع السائدة في تلك الفترة يعني أنها ستصبح مُسْتَعْمَرَة [46].

حظي حزب النظام الوطني منذ تأسيسه بتأييد البرجوازية الأناضولية، فضلاً عن قسم من أبناء الريف من ذوي التوجهات الإسلامية. كما أصبح للحزب ثلاثة نواب في البرلمان هم : أربكان ونائبان من المستقلين، انضما له بعد تأسيس الحزب[47]. وفي ضوء الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تعيشها تركيا، فضلاً عن ظاهرة العنف وعدم الاستقرار السياسي في البلاد، انتقد أربكان في أواخر 1970 الحزبين الرئيسين في البلاد، حزب العدالة وحزب الشعب الجمهوري، مبيناً أنهما لا يعبران عن المصالح الوطنية، وأنهما " يعتبران سلاحاً للصهيونية العالمية ". ودعا في مناسبة أخرى في بداية 1971 جميع المؤمنين إلى " الاتحاد تحت الشعارات الإسلامية التي يرفعها حزب النظام الوطني "، كما ألقى خطابات أخرى انتقد فيها مبدأ العلمانية [48].

واجهت حكومة ديميريل منذ نهاية الستينات مشاكل جدية بسبب عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد وانتشار حوادث العنف بين الطلاب وداخل الاتحادات المهنية، وظهور دعوات متزايدة للاعتراف بالواقع الكردي، كما جرت مظاهرات صاخبة

ضد النفوذ الأمريكي، وكثرت حوادث الاغتيال السياسي، واستخدام القنابل في ضرب وتفجير بعض المؤسسات الحكومية والمنشآت النفطية. وفي مثل هذه الظروف بعث رئيس هيئة الأركان العامة، وقادة القوات البرية والجوية والبحرية مذكرة إلى رئيس الجمهورية جودت صوناي في 12 آذار 1971 تطالب بتشكيل حكومة قوية لمحاربة الفوضى، ومعالجة التضخم النقدي، وإجراء إصلاحات اجتماعية. ولم يكن أمام ديميريل سوى تقديم استقالته إلى رئيس الجمهورية في اليوم نفسه. وتولى الجيش حكم البلاد منذ الانقلاب ولغاية الانتخابات البرلمانية في تشرين الأول 1973، وقد فتح الانقلاب الباب أمام تشكيل عدة حكومات ائتلاف وطني غير حزبية ترأس أولها الدكتور نهاد ايريم وآخرها نعيم تالو[49].

اتسمت الفترة التي أعقبت الانقلاب بحملة قمع واعتقالات ضد الأحزاب والمجموعات اليسارية، فقد فتح المدعي العام في تركيا قضية ضد حزب العمال التركي " Türkiye Işçi Partisi "[50] بتهمة الترويج للأفكار الشيوعية، ومساندة الحركة " الانفصالية " الكردية، ما يشكل خرقاً للدستور. كما حاول المدعي العام غلق كافة منظمات الشباب المرتبطة باتحاد الشباب الثوري التركي، الذي يُعرف اختصاراً باسم " Dev – Genc ". فقد وجه اللوم إلى هذه المجموعات لقيامها بأعمال عنف يسارية وعمليات تحريض في الجامعات والمدن. كما اتخذت إجراءات مشددة ضد نقابات العمال والاتحادات المهنية، ولاسيما بعد إعلان حالة الطوارئ في 11 محافظة من محافظات البلاد الـ 67. وشملت هذه المحافظات المناطق الحضرية والصناعية الرئيسة في تركيا، إضافة إلى المحافظات الكردية في جنوب شرق البلاد، وترتب على ذلك شل الحياة السياسية في تركيا بشكل تام [51].

لم يكن حزب النظام الوطني بمنأى عن إجراءات القمع بعد الانقلاب العسكري. فقد فُتح تحقيق بشان هذا الحزب انتهى بصدور قرار من المحكمة الدستورية التركية بحل الحزب في 20 أيار 1971 [52]. وقد عللت المحكمة الدستورية قرارها بأن المبادئ التي قام عليها حزب النظام الوطني، وتصرفاته فيما بعد، تخالف مبادئ الدستور التركي، وأن الحزب يعمل من أجل إلغاء العلمانية وإقامة حكومة إسلامية في تركيا، وقلب جميع الأسس الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية التي تقوم عليها البلاد، والعمل ضد المبادئ الأتاتوركية، والقيام ببعض التظاهرات الدينية [53].

إن قرار المحكمة الدستورية حل حزب النظام الوطني حديث النشأة لا يعود إلى الحيثيات التي وردت في ذلك القرار فقط، بل وكذلك لأن نهج الحزب المذكور وقادته تركوا جذوراً عميقة في الأناضول خلال عام من حياة الحزب، كما أن الحزب تمكن من تشكيل تنظيمات له في مناطق متفرقة من البلاد[54]. وكان ذلك بمثابة تهديد جدي لحزب العدالة، ولذا يُعتقد أن حل الحزب لم يكن بسبب حساسية الجيش من موقفه المناهض للأتاتوركية، بل لأن حزب العدالة أراد أن يزيل هذا المنافس أيضاً [55].

وبالرغم من إجراءات الحكم العسكري فإن التيار الإسلامي في تركيا سرعان ما شهد نمواً واضحاً في السبعينات، مع ما ترتب على ذلك من دور متزايد للإسلام في السياسة إلى حد المشاركة في السلطة. وقبل الحديث عن حزب السلامة الوطني " Milli Selamet Partisi "، الذي كان الممثل الرئيس للتيار الإسلامي في تركيا في السبعينات، لا بد من ذكر

أهم العوامل الداخلية والإقليمية التي ساهمت في تعزيز دور التيار الإسلامي في السياسة التركية في السبعينات، وهي :

1- نمو الاتجاه اليساري في تركيا مجدداً بعد القمع الذي تعرض له إبان الحكم العسكري. وكان هذا النمو واضحاً من ظهور حركات ومنظمات يسارية متطرفة عديدة نشطت في صفوف طلاب الجامعات والعمال بصورة خاصة [56]. وإزاء هذا الوضع نظرت الدولة بعين الرضا إلى تمدد التيار الإسلامي ممثلاً في حزب السلامة الوطني [57].

2- إلحاق إجراءات النظام العسكري في المجال الاقتصادي بعد انقلاب آذار 1971 الضرر بشرائح واسعة من السكان ودفعتهم إلى دعم الأحزاب السياسية التي تُعبّر عن مصالحها وطموحاتها، وكان حزب السلامة الوطني من بين هذه الأحزاب. فقد كان الهدف الأساسي لتلك الإجراءات الاقتصادية تعزيز مركز البرجوازية عموماً في مواجهة الحركة العمالية المتنامية، و بشكل أكثر تحديداً تدعيم الهيمنة الاقتصادية لرأس المال الصناعي [58]. لقد كانت سنوات الحكم العسكري (بين آذار 1971 – تشرين الأول 1973) سنوات وفرة بالنسبة للصناعيين ورجال الأعمال حيث دعمت الاحتكارات مكاسبها على حساب صغار المنتجين، كما كانت سنوات تدهورت فيها الأجور الحقيقية بشكل حاد، إذ صار العمال بلا حول ولا قوة، وعاجزين عن مساندة مطلبهم بسبب الأحكام العرفية[59]. ومما زاد من قوة مركز كبار الصناعيين ورجال الأعمال في هذه الفترة تأسيس رابطة رجال الأعمال والصناعيين الأتراك " TÜSIAD " [60] في آب 1971. وكان مؤسسو الرابطة الممثلين البارزين للقطاع الصناعي في تركيا، وكانوا يؤيدون إعادة بناء المؤسسات الصناعية الموجودة حينئذٍ باتجاه الأسواق الخارجية[61]. واقتصرت العضوية في هذه الرابطة على الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية الكبيرة. ويُنظر إلى هذه الرابطة على نطاق واسع بأنها ممثل الرأسمال الكبير المتمركز في إسطنبول، ولها علاقات وثيقة مع الدولة والجيش [62]. وفي مثل هذا الوضع شعر رجال الأعمال والتجار الصغار والحرفيين في الأناضول بأن مصالحهم مهددة، وإن فرص نموهم محدودة بسبب هيمنة رجال الأعمال والصناعيين الكبار ودعم الدولة لهم. ولذلك أيد قسم كبير منهم حزب السلامة الوطني طلباً للحماية من موجة القطاع الصناعي الحديث المتصاعدة والمتمركزة في مدينة إسطنبول [63]. ومن جهة أخرى أثارت الحكومة استياء المنتجين الزراعيين عندما قررت تحديد مستويات أسعار المواد الزراعية الأولية التي تدخل في الصناعة، وقد قاوم المنتجون الزراعيون ذلك بشدة فأجبرت الحكومة على التراجع [64].

3- حاجة تركيا إلى دعم اقتصادي وسياسي من الدول العربية والإسلامية منذ منتصف السبعينات بشكل خاص بسبب ارتفاع أسعار النفط بعد عام 1973 من جهة، وتداعيات الأزمة القبرصية في صيف عام 1974 من جهة أخرى. إن ارتفاع أسعار النفط أدى إلى عبء إضافي على الاقتصاد التركي لأن تركيا دولة

مستوردة للنفط، ولذا فإنها سعت إلى الحصول على النفط بأسعار تفضيلية من الدول العربية النفطية. كما أن ازدياد العوائد المالية للدول النفطية ومشاريع التنمية الواسعة التي بدأتها جعل تركيا تتطلع إلى حصول شركاتها على نصيب في تلك المشاريع، فضلاً عن جذب قسم من الثروة النفطية المستجدة للاستثمار في تركيا، وزيادة الصادرات التركية إلى الدول العربية المنتجة للنفط [65]. أما الأزمة القبرصية في تموز 1974 والإنزال العسكري التركي في شمالها فقد أثرت سلباً على علاقات تركيا مع الغرب، ولاسيما مع الولايات المتحدة التي كانت المجهز الرئيسي للأسلحة والمساعدات العسكرية والاقتصادية لتركيا. وقد تطلعت تركيا إلى موازنة هذا التأثير السلبي من خلال الحصول على دعم اقتصادي وسياسي من الدول العربية والإسلامية. وكان الحصول على ذلك الدعم الاقتصادي والسياسي يتطلب، من بين أشياء أخرى، التوكيد على البُعد الإسلامي في علاقات تركيا مع تلك الدول[66]. وهكذا فإن تركيا، التي كانت تشارك في اجتماعات منظمة المؤتمر الإسلامي منذ تأسيسها في عام 1971 دون أن تصبح عضواً كاملاً فيها، أبدت رغبتها في آب 1975 بأن ينعقد المؤتمر السابع لوزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامي على أراضيها. وقد عُقد ذلك المؤتمر في إسطنبول في أيار 1976 وأعلنت تركيا في اليوم الأول منه أنها ستصبح عضواً كاملاً في منظمة المؤتمر الإسلامي وتصادق على ميثاقه، مع بعض التحفظات بسبب دستورها العلماني. وتقرر في ذلك المؤتمر أيضاً إنشاء " مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية في إسطنبول ". وفي عام 1978 أصبحت أنقرة مقراً لمركز أبحاث آخر تابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي تأسس في ذلك العام وهو " مركز البحث الاجتماعي والاقتصادي والإحصائي ". وكانت تركيا قد شاركت أيضاً في " بنك التنمية الإسلامي " الذي سبق وأن تأسس بعد المؤتمر الثاني لوزراء مالية الدول الإسلامية في 10 آب 1974 [67].

4- سقوط النظام الشاهنشاهي في إيران وقيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية في شباط 1979 وما تركه من تأثير مهم في العديد من الأحزاب والحركات الإسلامية في دول المنطقة عموماً، ومن بينها تركيا. فقد رحب حزب السلامة الوطني بالثورة الإيرانية لأنها حررت إيران من " العبودية لأمريكا " [68]، كما أن الحزب أصدر بياناً في 6 كانون الأول 1979 رفض فيه بشكل قاطع أن تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية القواعد العسكرية في تركيا في حالة تدخل أمريكي في إيران أثناء أزمة رهائن السفارة الأمريكية في طهران [69]. وفضلاً عن ذلك فإن التطورات التي حصلت في إيران كان من شأنها تشجيع القوى السياسية ذات الاتجاه الإسلامي للقيام بنشاطات أكثر علانية [70]. وهذا ما سنلاحظه على حزب السلامة الوطني، الذي أصبح أقل تحفظاً في التعبير عن أرائه ونشاطاته المناوئة للنظام العلماني في تركيا في أواخر السبعينات عمّا كان عليه التيار الإسلامي في السنوات التي سبقت ذلك.

إن حزب السلامة الوطني، الذي هو امتداد لحزب النظام الوطني، تأسس في 11 تشرين الأول 1972 وكانت الهيئة المؤسسة تتألف من 20 شخصاً على رأسهم سليمان عارف إمره [71]. وكانت هناك قناعة عامة بأن الزعيم الفعلي للحزب هو نجم الدين أربكان[72]، الذي آثر أن يبقى خلف الكواليس لبعض الوقت ليجنّب الحزب الجديد المصير الذي آل إليه حزب النظام الوطني من خلال عدم إظهار أي علاقة صريحة بين الحزبين. وفي 21 كانون الثاني 1973 عقد أول مؤتمر عام للحزب أُعيد فيه انتخاب سليمان عارف إمره زعيماً له. وفي 16 أيار 1973، وقبل خمسة أشهر من موعد الانتخابات البرلمانية، انضم أربكان، ومعه اثنان من النواب في المجلس الوطني الكبير، إلى الحزب رسمياً بعد أن استقر الوضع الداخلي في تركيا نسبياً، وزال الخوف من قيام السلطات التركية بحظر الحزب الجديد[73].

لم يختلف حزب السلامة الوطني عن سلفه حزب النظام الوطني كثيراً من حيث البرنامج والمنطلقات الفكرية الإسلامية والقومية، فقد كرر برنامج الحزب الجديد العديد من النقاط الواردة في برنامج حزب النظام الوطني فيما يخص التأكيد على الفضيلة والأخلاق وأهميتها بالنسبة للفرد والمجتمع، وأهمية التعليم الديني بوصفه وسيلة أساسية لتسليح المواطنين بسلاح الدين والأخلاق. كما شدّد الحزب على تحقيق العدالة الاجتماعية. وتأمين الرفاه الاجتماعي، وأن يسير التقدم المادي والتقدم الأخلاقي جنباً إلى جنب، وليس التركيز على الجانب المادي وإهمال الجانب الأخلاقي كما يحصل في النموذجين الرأسمالي والاشتراكي. وأكد الحزب على ضرورة وأهمية إقامة صناعات ثقيلة في تركيا، بما فيها صناعة الأسلحة، لتقليل الاعتماد على الغرب في هذا المجال. ودعا الدولة إلى التدخل والوقوف بوجه الاستغلال بما يكفل تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك من خلال إعادة تنظيم عملية التنمية الاقتصادية. وشدّد برنامج الحزب على احترام الملكية الخاصة، وضرورة إيقاف الإسراف في الإنفاق، ووضع نظام ضرائب عادل يفرض مزيداً من الضرائب على كبار رجال الأعمال والصناعيين، وأن تكون التنمية في البلاد على أسس اجتماعية وجغرافية أكثر توازناً. وكانت هذه النقطة الأخيرة بمثابة رد فعل لتمركز رأس المال الكبير في إسطنبول وأطرافها والإهمال النسبي لرأس المال ورجال الأعمال الأناضوليين. وفي ميدان السياسة الخارجية أكدّ حزب السلامة الوطني أيضاً على ضرورة الاهتمام بتوثيق علاقات تركيا مع الدول الإسلامية بدلاً من الجري وراء الغرب والسوق الأوربية المشتركة، وشدد الحزب على خطورة الصهيونية التي تهدف إلى حكم العالم والسيطرة عليه، وكونها مصدر للإرهاب في تركيا، وأساس التفرقة في العالم الإسلامي [74].

وبالرغم من التماثل بين برنامج الحزبين ومنطلقاتهما الفكرية، إلا أن حزب السلامة الوطني تميّز عن حزب النظام الوطني في الأهمية التي أولاها للتاريخ والوعي به من خلال التوكيد على الماضي العثماني، والدعوة إلى بناء دولة قوية بالعودة إلى التقاليد التاريخية للأمة التركية[75]. وتأسيساً على هذا انتقد حزب السلامة بشدة التقليد الأعمى للغرب والانقياد ورائه. وكان الحزب يصف خصومه دائماً بأنهم أعضاء في " النادي الغربي "، وأن هذا النادي لأناس ذوي ذاكرة ضعيفة نسوا ماضيهم في زوبعة المسعى المُضَلّل للثناء على الثقافة والحضارة الأوربية. وفي هذا الصدد رأى أربكان وحزب السلامة أن رفض الإسلام

وتفضيل الحضارة الأوربية قد جرّد المثقفين ورجال الدولة الأتراك من البصيرة السياسية. وأن مساعي ساسة " النادي الأوربي " لقيادة البلد محكوم عليها بالفشل، بقدر افتقارهم للوعي التاريخي [76]. وأكد أربكان وحزبه على ضرورة تصحيح نمط العلاقة القائمة مع الغرب لأنها أدت إلى تبني أولويات خاطئة، فالذي حصل هو تقليد الحضارة الغربية في أضعف جوانبها، والفشل في اقتباس ما حققه الغرب من تقدم تقني [77].

انتقد حزب السلامة الوطني، على لسان زعيمه أربكان، الاشتراكية والرأسمالية إذ عدّ الاشتراكية فكراً يهدد الحريات، ويضّر بالكيان القومي، وإن مصادره أجنبية، أما الفكر الرأسمالي فهو فكر يقوم على الربا، ومصدره أجنبي. ورأى أن النظامين الاشتراكي والرأسمالي لا يقتصران على ميدان الاقتصاد، وإنما يمتد تأثيرهما إلى الميدانين الاجتماعي والمعنوي، ورغم اختلاف النظامين في الظاهر فكلاهما مادي، وكلاهما يعمل على النهوض بالجانب المادي في مقابل انحطاط الأخلاق والمعنويات، وكلاهما يزداد ارتفاعاً مادياً مع هبوط الثقافة والأخلاق [78].

وفي مقابل النهج والفكر الاشتراكي والرأسمالي، ومن يمثلهما بهذه الدرجة أو تلك في تركيا، ولاسيما حزب الشعب الجمهوري بإيديولوجيته اليسارية [79]، وحزب العدالة بإيديولوجيته الليبرالية، يقدم حزب السلامة الوطني نفسه ممثلاً للعقلية أو الرؤية القومية أو الوطنية " Milli Gürüş ". والرؤية القومية هي تعبير عن رؤية الأمة لذاتها، ومن ليس له رؤية قومية يكون تابعاً لا متبوعاً، يكون مقلداً كالإنسان الآلي المسيّر. والمقلد دائماً وأبداً لا يكون مبدعاً أو منتجاً، ولن يكون بارعاً أبداً. وحسب قول أربكان " أن الرؤية المعتبرة، لكل قيمنا المتوارثة، لتاريخ أمتنا هي الرؤية القومية... إن معنى الرؤية القومية يعني رؤية أمتنا لذاتها.. إن الإيمان الكامل في قلب السلطان محمد الفاتح عند فتح إستانبول، مهما يكن كنهه، تلك هي الرؤية القومية بالنسبة لنا... إن امتنا قد امتلكت العالم طوال ألف عام بالرؤية القومية... واليوم أيضاً إن العلاج لكل آلامنا يكمن في الرؤية القومية " [80].

وفيما يخص النظام العلماني في تركيا كان حزب السلامة الوطني حريصاً على عدم توجيه نقد مباشر إليه في المرحلة الأولى من تاريخ الحزب، بل نلاحظ تقييماً إيجابياً للعلمانية في المادة (18) في برنامج الحزب التي تؤكد على أن " العلمانية هي ضمان لحرية الفكر والضمير، ووقفت حاجزاً أمام الخصومات والنزاعات بين الفرق المختلفة عن طريق مباشر أو غير مباشر " [81]. إن هذا الموقف من العلمانية في برنامج الحزب أمر فرضته ظروف تلك المرحلة، والرغبة في عدم إثارة شكوك السلطة، ولاسيما الجيش، في الحزب الجديد مما قد يؤدي إلى حظره. لكن الموقف اختلف في أدبيات الحزب الأخرى وتصريحات زعيمه أربكان فيما بعد عندما شعر حزب السلامة الوطني بقوته، وبأنه أصبح في مأمن من الحظر بعد مشاركته في السلطة أكثر من مرة منذ عام 1974 كما سنوضح لاحقاً.

صادف حزب السلامة الوطني نجاحاً ملحوظاً منذ البداية، ففي غضون ثلاثة أشهر من تأسيسه، وقبل عقد مؤتمره الأول في 21 كانون الثاني 1973، افتتح الحزب 42 مركزاً رئيسياً و300 مركزاً فرعياً له في أنحاء تركيا[82]. وحظي الحزب بتأييد مهم في الريف، وكذلك في أوساط البرجوازية الصغيرة والحرفيين، كما حظي بدعم من جماعة النور والطريقة النقشبندية [83]. وقد أصدر الحزب في 12 كانون الثاني 1973 صحيفة ناطقة باسمه

هي " مللي غازيته – Milli Gazete " وكان رئيس تحريرها حسن أقصوي، وهو من الشخصيات البارزة في الحزب، وساهم أربكان وغيره من أعضاء الحزب البارزين في الكتابة فيها [84]. كما أقام الحزب شبكة من العلاقات الوثيقة مع منظمات طلابية ومهنية عديدة في البلاد، نذكر منها على سبيل المثال تنظيم " الغزاة – Akincilar " وهو خاص بالشباب مركزه الرئيسي في أنقرة وله 600 فرعاً في أنحاء البلاد تقريباً، وتأسس كمقابل لتنظيمات شبابية يسارية ويمينية أخرى في البلاد. كما كان للحزب علاقات مع الاتحاد الوطني للطلبة الأتراك " Milli Türk Talebe Birliği "، وهو من أقدم التنظيمات الطلابية، وكان يستضيف أربكان ونواب الحزب في البرلمان لإلقاء الخطب والمحاضرات دائماً. وكذلك مع اتحاد التقنيين " Teknik Elemanlar Birliği "، ومؤسسة الاقتصاديين الثقافية " Iktisatçilar Kültür Vakfi "، ورابطة المعلمين المثاليين " Mefkureci Öğretmenler Derneği ". وأسس الحزب أيضاً لجان عمالية " MSP Işçi Komisyonlari " لها 300 فرعاً في المراكز الصناعية، فضلاً عن اتحاد عمل " Hak Iş "، الذي كان بمثابة نقابة عمالية مرتبطة بالحزب [85].

الواقع أن حزب السلامة الوطني يشغل حيزاً مهماً في تاريخ التيار الإسلامي في تركيا من خلال دوره المهم في السياسة التركية في عقد السبعينات، والذي حقق مكاسب مهمة لذلك التيار، الذي سيتحول إلى حركة إسلامية مؤثرة منذ الثمانينات. وكان حزب السلامة الوطني أول حزب سياسي إسلامي يشارك في السلطة في تركيا المعاصرة بعد النتائج التي حققها في الانتخابات البرلمانية في عامي 1973 و 1977. ففي انتخابات تشرين الأول 1973 حصل الحزب على 11,8% من مجموع أصوات الناخبين ضمنت له 48 مقعداً في البرلمان ليأتي بذلك في المرتبة الثالثة بعد حزب الشعب الجمهوري الذي حصل على 33,3% من الأصوات و 186 مقعداً، وحزب العدالة الذي حصل على 29,8 من الأصوات و 149 مقعداً. فيما توزعت المقاعد الـ 67 الباقية بين الأحزاب الأخرى والمرشحين المستقلين[86]. وفي انتخابات حزيران 1977، التي شغل فيها المرتبة الثالثة أيضاً، حصل الحزب على 8,6% من مجموع أصوات الناخبين و24 مقعداً في البرلمان، أما حزب الشعب فقد حصل على 41,4% من الأصوات و213 مقعداً، وحزب العدالة على 36,9% من الأصوات و 189 مقعداً، وتوزعت المقاعد الـ 48 الباقية بين الأحزاب الأخرى والمرشحين المستقلين [87].

حقق حزب السلامة الوطني النتائج المذكورة أعلاه عن طريق أصوات الناخبين في المناطق الريفية أساساً، فاعتماداً على إحصاء أصوات الناخبين فإن 67,2% من مجموع الأصوات التي حصل عليها الحزب في انتخابات 1973، و63,2% من مجموع الأصوات التي حصل عليها في انتخابات 1977 جاءت من مناطق ريفية، ولاسيما في وسط وشرق الأناضول، والبقية من المناطق التي يقطن فيها التجار الصغار والحرفيين في المدن الكبرى [88].

أما انخفاض نسبة الأصوات، التي حصل عليها الحزب في انتخابات 1977 فيرجع أساساً إلى وجود تكتلات وخلافات داخل الحزب بسبب التباين الاجتماعي واختلاف وجهات النظر بين الأصوليين (العناصر الدينية المتشددّة) والمتحررين (التكنوقراط وأصحاب

الشهادات)، وكذلك الخلاف بين جناحي جماعة النور والنقشبندية اللذان يهيمنان على الحزب وقياداته. وقد أدت هذه الخلافات إلى انشقاق في الحزب في عام 1977 حيث خرجت جماعة النور منه وقاموا بإعادة تشكيل " حزب النظام الوطني "، الذي حصل على 1,9% من مجموع الأصوات في انتخابات 1977 وعلى مقعد واحد في البرلمان[89]. وثمة رأي آخر مفاده أن انخفاض نسبة الأصوات التي حصل عليها حزب السلامة الوطني في انتخابات عام 1977 يرجع أيضاً إلى إدراك قسم من أنصاره أنه لا يستطيع الإيفاء بوعوده فيما يخص الجانب الاقتصادي، خاصة وأن الاحتكارات في تركيا كانت تزداد قوة عاماً بعد عام كما أن وعود أربكان بدعوة الدول الإسلامية الغنية بالنفط للمساعدة في تمويل التنمية في تركيا لم تتحقق [90].

إن النتائج التي أفرزتها الانتخابات النيابية في السبعينات فسحت المجال أمام مشاركة حزب السلامة الوطني في السلطة رغم قلة عدد نوابه، لأنه تحول إلى مفتاح ضروري للحزبين المتنافسين آنذاك، حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة، ليتمكن أحدهما من نيل الثقة في البرلمان[91]. فقد دخل حزب السلامة الوطني في عدة حكومات ائتلافية في السبعينات ترأسها بولند أجويد[92]، زعيم حزب الشعب الجمهوري، أو سليمان ديميريل، زعيم حزب العدالة. وأهم تلك الحكومات هي، حكومة أجويد (26 كانون الثاني – 18 أيلول 1974) وحكومتي ديميريل (بين آذار 1975 – حزيران 1977، و 21 تموز 1977 – 5 كانون الثاني 1978). وقد شغل نجم الدين أربكان منصب نائب رئيس الوزراء في تلك الحكومات، فيما حصل حزبه على 7 حقائب وزارية في كل واحدة منها، من بينها وزارات مهمة مثل الداخلية، العدل، التجارة، الصناعة والتكنولوجيا[93].

كانت مشاركة حزب السلامة الوطني في السلطة بهذا الوزن مهمة جداً بالنسبة للتيار الإسلامي في تركيا إذ سهلت تعيين ودخول الإسلاميين إلى سلك الخدمة الوظيفية في الوزارات التي كانت من نصيب الحزب، بما في ذلك سلك الشرطة في وزارة الداخلية[94]. كما كان للحزب دور أساسي في استصدار بعض القوانين المهمة من جانب الحكومة التركية، وفي مقدمتها القانون الذي قضى بمساواة مدارس الأئمة والخطباء (التي صارت تعرف بمعاهد إمام – خطيب منذ 1973) بالمدارس الثانوية في نظام التعليم التركي، والسماح للحاصلين على شهادتها بدخول الجامعات التركية شأنهم شأن خريجي المدارس الثانوية في نظام التعليم العلماني في البلاد. وكان ذلك مما أضاف إلى شعبية أربكان في أوساط الاتجاهات المحافظة والدينية، وبين الفئات البسيطة والفقيرة. كما أدى القرار إلى ازدياد أعداد تلك المدارس وأعداد طلابها، الذين كان منهم فيما بعد قيادات تركية بارزة، ومنهم رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء التركي الحالي[95]. واستطاع حزب السلامة الوطني أيضاً استصدار قانون من المجلس الوطني الكبير يُجيز لآل عثمان العودة إلى تركيا، وكانت إعادة الاعتبار إليهم بمثابة إعادة الاعتبار إلى الإسلام السياسي الذي كانت تمثله الدولة العثمانية على مر العصور[96]. كما استطاع الحصول على عفو عن أشخاص حوكموا بسبب " استخدامهم الدين لتحقيق غايات سياسية "[97]. كما أنه بدأ حملة ضد القمار وشرب الخمر، وضد الكتب والصحف والمجلات والأفلام والتسجيلات التي تشجع على

الفاحشة والرذيلة، وحاول أيضاً استصدار قانون بإعادة عطلة الجمعة بدلاً من الأحد ولكنه لم ينجح في ذلك [98].

إن المتتبع لمسيرة حزب السلامة الوطني يلاحظ أنه صار في أواخر السبعينات أكثر جرأة وتشدداً في نقده النظام العلماني القائم، وفي معارضته لعلاقات تركيا مع الغرب، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية ومع إسرائيل. وقد تزامن موقف الحزب هذا مع فترة وجوده خارج السلطة، وقيام الجمهورية الإسلامية في إيران، فضلاً عن تفاقم الأزمة السياسية والاقتصادية، وتصاعد أعمال العنف والإرهاب في تركيا ووقوف الحكومات التركية موقف العاجز تجاهها.

لقد تبيّن موقف الحزب من نقد النظام السياسي التركي على أساس أنه يناقض المبادئ السياسية للإسلام التي تقتضي توحيد السلطتين السياسية والدينية تحت سيطرة الدين، وأن النظام العلماني ضد الإسلام والشريعة[99]. وأصبحت مسألة إطلاق هتافات وكتابة شعارات تدعو إلى إسقاط النظام العلماني وإقامة نظام حكم إسلامي في تركيا ظاهرة مألوفة أثناء الفعاليات التي يقوم بها الحزب، مثلما حصل في المؤتمر الرابع للحزب في 15 تشرين الأول 1978 [100]، والتجمع الجماهيري الذي أقامه الحزب تحت عنوان " تحرير القدس " في مدينة قونية بتاريخ 6 أيلول 1980 وحضره حوالي 50,000 شخص، وألقى زعماء الحزب خطباً دعوا فيها إلى إلغاء النظام العلماني والعودة إلى حكم الشريعة [101]. وقد دعا الحزب إلى هذا التجمع بعد أن أعلنت إسرائيل في آب 1980 أنها ستجعل القدس عاصمة لها. وفي 9 أيلول 1980 ألقى أربكان خطاباً في الندوة العالمية للشباب الإسلامي، التي عُقدت في تركيا، أشار فيه إلى انهيار الحضارات بسبب شريعة الغاب، وبيّن أن الإسلام هو البديل الحضاري. كما أشار فيه إلى تزايد المد الإسلامي في تركيا ومصر وسوريا وإيران وأفغانستان[102].

أما بالنسبة لسياسة تركيا الخارجية فإن حزب السلامة الوطني عبّر في تلك المدة عن موقف متحفظ إزاء تطوير العلاقات مع الغرب، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، كما عارض تطوير العلاقات مع إسرائيل. ففي كانون الثاني 1980 وقف الحزب ضد مشروع عقد اتفاقية دفاع وتعاون مشترك بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية أمدها خمس سنوات [103]. وكانت معارضة الحزب قائمة على أساس أن البرلمان لم يُبلَّغ عن مضمون الاتفاقية، التي قد تكون بعض موادها متعارضة مع المصالح الوطنية التركية وموجهة ضد العالم الإسلامي[104]. وقد سبقت الإشارة إلى أن حزب السلامة الوطني عارض استخدام القواعد العسكرية التركية من جانب القوات الأمريكية ضد إيران أثناء أزمة رهائن السفارة الأمريكية في طهران. وفي مقابل هذا الموقف من الغرب دعا الحزب إلى توجه تركيا نحو الدول الإسلامية وتوثيق العلاقات معها في شتى المجالات، بل أن زعيم الحزب أربكان دعا، في حديث أدلى به في آب 1980، إلى إقامة منظمة أمم متحدة إسلامية، وسوق إسلامية مشتركة، واتخاذ الدينار الإسلامي عملة موحدة، وتأسيس قوة عسكرية تختص بالدفاع عن العالم الإسلامي، وتأسيس هيئات ثقافية تحقق اتحاداً فكرياً طبقاً لمبادئ الإسلام [105]. وانسجاماً مع هذا الموقف عارض الحزب توثيق العلاقات التركية – الإسرائيلية، وفي 5 أيلول 1980 تمكن الحزب، وبالتعاون مع حزب الشعب الجمهوري، من إجبار خير الدين

اركمن، وزير الخارجية في حكومة ديميريل، على الاستقالة بسبب دوره في توثيق علاقات تركيا مع إسرائيل، وبوصفه " عميلاً أمريكياً " [106]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن أربكان كان قد صرح قبل ذلك بأسبوع واحد بأن هناك مجموعة من الضباط الاسرائيليين موجودون في السفارة الإسرائيلية في أنقرة مسؤولون عن أعمال الإرهاب المتصاعدة في تركيا [107].

وفيما يخص العلاقة مع الجيش التركي، الذي سبق أن سمح بتأسيس حزب السلامة الوطني في عام 1972[108]، فإن حزب السلامة حاول أن يتقرب من الجيش منذ فترة مبكرة، ففي الانتخابات العامة التي جرت في تشرين الأول 1973 وشارك فيها الحزب رشح عنه مرشحين من أصول عسكرية، وانتخب الفريق المتقاعد إحسان قره جم نائباً عن مدينة سيواس. كما وجد حزب السلامة الوطني في الانتخابات التكميلية التي أجريت في 12 تشرين الأول 1975 فرصة أخرى ليتقرب من خلالها للجيش. إذ وضع أربكان في قائمة حزبه ثلاثة جنرالات متقاعدين عن أنقرة. وأجاب على انتقادات أعضاء حزبه قائلاً " يجب أن نظهر بشكل جيد أمام بعض الأوساط، ولذا يجب ترشيح هؤلاء الأشخاص "، وأسس بعد الانتخابات مباشرةً مكتباً للعلاقات العامة مع الشعب داخل مركزه العام وجعل على رأس هذا المكتب ثلاثة جنرالات متقاعدين. وتجدر الإشارة إلى أن حزب السلامة الوطني حاول أن يتغلغل داخل الجيش لكنه لم يحقق نجاحاً يُذكر وفشلت مساعيه للسماح لخريجي مدراس الأئمة والخطباء الالتحاق بالمدارس العسكرية [109].

بدأ الجيش التركي يشعر في السنوات الأخيرة من عقد السبعينات بالانزعاج من مواقف الحزب ضد النظام العلماني وتوثيق علاقات تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو، علماً بأن معارضة الحزب للنظام العلماني بقيت في إطار الشعارات والخطب والتصريحات حصراً، كما أن مواقفه من قضايا السياسة الخارجية التركية بقيت في إطار المعارضة السياسية البرلمانية.

إن انزعاج الجيش من نقد النظام العلماني أمرٌ مفهوم حسبما ذكر سابقاً، إلا أن الانزعاج من نقد العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المرحلة بالذات يعود إلى حقيقة أن تلك العلاقات اكتسبت أهمية خاصة بالنسبة للقيادة العسكرية التركية من جهة والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى بسبب التطورات الإقليمية والدولية، وفي مقدمتها نجاح الثورة الإيرانية في شباط 1979 وقيام الجمهورية الإسلامية ، وكذلك الغزو السوفييتي لأفغانستان في كانون الأول 1979 الذي وضع نهاية لفترة الوفاق الدولي والانفراج في السبعينات وأشَّر بداية " الحرب الباردة الثانية " [110].

وبالإضافة إلى ما سبق فقد كان للطبقة الرأسمالية الكبيرة في تركيا دور في تأليب الجيش ضد حزب السلامة الوطني. إن دعوة الحزب إلى تقوية برجوازية الأناضول ومواجهة الغرب بالتعاضد الإسلامي كان يتعارض مع مصالح تلك الطبقة الرأسمالية، التي قامت بتسليط الجيش ضد هذا الحزب على أساس أنه عدو للمبادئ الأتاتوركية. ولعل من المناسب الإشارة هنا إلى تقييم بهذا الصدد ورد في تقرير للمكتب السياسي للحزب الشيوعي التركي جاء فيه " أن هناك محاولات تدور في تركيا تحت غطاء الكمالية لإدارة صراع ضد التوجهات المعادية للإمبريالية البارزة في الدوائر الدينية. ولم تكن حملات العداء، التي

شنتها الصحافة الإمبريالية والدوائر المتعاونة معها، ضد حزب السلامة الوطني متأتية من أن هذا الحزب يمثل الرجعية، بل بسبب توجهات هذا الحزب المعادية للإمبريالية " [111].

قبل الانقلاب العسكري في 12 أيلول 1980 عبّر الجيش التركي في أكثر من مناسبة عن عدم ارتياحه إزاء حزب السلامة الوطني. فعندما شكّل سليمان ديميريل حكومة أقلية في 12 تشرين الثاني 1979 بمساندة نواب من حزب السلامة الوطني وحزب الحركة القومي " MHP " [112] من خارج الحكم، لم ينظر الجيش بعين.الارتياح لذلك وحذّر ديميريل من التساهل مع هذين الحزبين على أساس أن الأول " متطرف دينياً " والثاني " متطرف عنصرياً "[113]. كما أن إجبار خير الدين اركمن على الاستقالة من قبل حزب السلامة الوطني وحزب الشعب الجمهوري في 5 أيلول 1980 أزعج القيادة العسكرية العليا[114]. أما التجمع الذي نظمه حزب السلامة الوطني في قونية في اليوم التالي تحت شعار" أنقذوا القدس" ورفعت فيه شعارات مناوئة للدولة العلمانية فقد أدى إلى إثارة ذعر وجزع تلك القيادة، الأمر الذي أعطى دفعة قوية باتجاه الانقلاب العسكري لحماية النظام العلماني [115]. فبعد أقل من أسبوع قام الجيش التركي بانقلاب عسكري فجر يوم 12 أيلول 1980، هو الثالث من نوعه في تاريخ الجمهورية التركية.

هوامش الفصل الثالث

(1) تأسس حزب العدالة في 11 شباط 1961 بزعامة الجنرال المتقاعد راغب كموش بالا، وبعد وفاة الأخير في عام 1964 تولى الزعامة وكالةً سعد الدين بلكيج. وفي المؤتمر الذي عقده الحزب في كانون الأول 1964 أصبح سليمان ديميريل زعيماً للحزب. وقد فاز الحزب في الانتخابات البرلمانية في 1965 و1969، لكن هيمنة ديميريل على الحزب، والسياسات الاقتصادية التي انتهجها لصالح كبار الصناعيين ورجال الأعمال وملاكي الأراضي، أدت إلى انشقاق في صفوفه، وشكل المنشقون حزباً باسم الحزب الديمقراطي في 18 كانون الأول 1970. وقد استمر حزب العدالة في ممارسة دور مهم في الحياة الحزبية والسياسية في تركيا حتى الانقلاب العسكري في 12 أيلول 1980 الذي حظر نشاط الأحزاب السياسية، ثم صدور القانون رقم 2533 في 16 تشرين الأول 1981 والذي قضى بإغلاق الأحزاب التي كانت قائمة في البلاد قبل الانقلاب، ومنها حزب العدالة. يُنظر،
النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، ص ص 175-200 ؛ Yücel، op.cit، pp. 38-39.

(2) السيد، المصدر السابق، ص 87.
(3) رضوان، المصدر السابق، ص 122.
(4) هو سامي سليمان ديميريل، سياسي تركي مخضرم ولد في قرية (إسلام كوي) في مقاطعة أسبارطة في غرب الأناضول عام 1924. حصل على شهادة الهندسة المدنية من الجامعة التقنية في إسطنبول عام1948، وأكمل الدراسة في الولايات المتحدة في 1949-1950 و 1954-1955 حول الري والسدود وتقنيات الطاقة الكهربائية. عمل رئيساً لدائرة السدود، وأشرف على بناء العديد من السدود ومنشآت الري والطاقة الكهرومائية. وبعد انقلاب 1960 استدعي لأداء الخدمة العسكرية الإلزامية، عمل بعدها مع شركة إنشاءات أمريكية هي شركة Morrison Knudsen، كما عمل محاضراً في الجامعة التقنية في أنقرة. دخل معترك السياسية من خلال حزب العدالة الذي تولى زعامته منذ نهاية عام 1964 حتى حظر نشاط ذلك الحزب بعد انقلاب 12 أيلول 1980 كما مُنع، مثل غيره من زعماء الأحزاب السياسية، من ممارسة أي نشاط سياسي إلى أن سُمح لهم بذلك في عام 1987، حيث عاد إلى السياسة زعيماً لحزب الطريق الصحيح. تولى رئاسة الحكومة التركية 7 مرات، كان أولها بعد انتخابات 1965 وآخرها بعد الانتخابات البرلمانية التي جرت في 20 تشرين الأول 1991. وبعد وفاة رئيس الجمهورية توركوت أوزال في نيسان 1993، انتُخب ديميريل رئيساً للجمهورية التركية وبقي في هذا المنصب لغاية نيسان 2000.
(5) النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، ص 197.
(6) المصدر نفسه، ص 194.
(7) المصدر نفسه، ص 190.
(8) رضوان، المصدر السابق، ص 122.
(9) الطيّار، المصدر السابق، ص ص 37-38.
(10) النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، ص 191 ؛ رضوان، المصدر السابق، ص 115.
(11) أحمد، النفوذ الإسلامي في تركيا، ص 138.
(12) السيد، المصدر السابق، ص 96 ؛ Zürcher، op. cit، P. 187.

(13) Peretz، op. cit، P. 187.(14) في استبيان للرأي جرى في الستينات، وشمل 673 من طلبة كلية العلوم السياسية ومدرسة الرفاه الاجتماعي في العاصمة أنقرة، معقل العلمانيين في تركيا، وطلبة من كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال في اسكي شهر بخصوص موقفهم من الدين، اجاب 40,3% منهم بأن الدين ذو أهمية كبيرة بالنسبة إليهم، وأجاب 27,6% بأنه مهم بشكل متوسط، في حين عد البقية، أي 32,1% الدين أمراً قليل الأهمية. ورغم أن هذا الاستبيان شمل عدداً محدوداً من الطلبة إلا أن نتائجه كانت ذات مغزى. يُنظر،
Landau، op. cit، P. 134.

(15)Zürcher، op. cit، P. 246.

(16) أحمد، النفوذ الإسلامي في تركيا، ص 137.

(17) ياسر أحمد حسن، تركيا : البحث عن مستقبل(القاهرة – الدار المصرية اللبنانية – 2006) ص 76.

(18) Peretz، op. cit، P. 189.

(19)Landau، op. cit، P. 137.

(20) حول الزيادات السنوية في أعداد مدارس الأئمة والخطباء في الستينات راجع الجداول المنشورة في،
نور الدين، تركيا : الجمهورية الحائرة، ص ص 167، 169، 175.

(21) Landau، op. cit، P. 138.

(22)Buyrukçu، op.cit، p. 100.

(23)M. Akif Kilavuz، Adult Religious Education at the Quranic Courses in Modern Turkey.
www.sosyalaraştirmalar.com/cilt2/sayi6pdf/kilavuz-akif.pdf

(24) Landau، op. cit، PP. 138.140 ،

(25) حسن، المصدر السابق، ص 76.

(26) السيد، المصدر السابق، ص 96.

(27)Landau، op. cit، P. 139.

(28) تأسس حزب التحرير الإسلامي في القدس عام 1952 من قبل مجموعة من الشخصيات الإسلامية يرأسها الشيخ تقي الدين النبهاني (1909-1977). وقد أكد هذا الحزب في أدبياته أن تأسيسه جاء بغية إنهاض الأمة الإسلامية من الانحدار الشديد الذي وصلت إليه، وتحريرها من " أفكار الكفر وأنظمته وحكامه " ومن سيطرة الدول " الكافرة " ونفوذها، والعمل من أجل إعادة الخلافة الإسلامية إلى الوجود، حتى يعود الحكم بما أنزل الله. وخلال الخمسينات امتد نشاط الحزب إلى الأردن وسوريا والعراق ولبنان والكويت، لمزيد من التفاصيل ينظر،
بشار حسن يوسف، الحركات الإسلامية المعاصرة في المشرق العربي 1945-1991، دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل – كلية التربية، 2005، ص ص 41-49.

(29)Ely Karmon، " Radical Islamic Groups in Turkey." Middle East Review of International Affairs، Vol. I، No. 4، December 1997. www.gloria-center. org

(30) في 17 تشرين الأول 1966 تأسس في تركيا حزب باسم " حزب الوحدة "، وقد انضم إليه عناصر من حزب الشعب الجمهوري من أبناء الطائفة الشيعية " العلوية "، وصار يُنظر إلى

الحزب على أنه يمثل مصالح الشيعة. وجعل الحزب الأسد شعاراً له، واثنتي عشرة نجمة تمثل الأئمة الاثني عشر في المذهب الشيعي. ودافع الحزب، الذي أصبح يعرف باسم حزب الوحدة التركي منذ 1969، عن وجهات نظر الشيعة. وعلى أية حال لم يتح للحزب أن يحقق أي تقدم على الإطلاق. وبحلول أوائل السبعينات بدأ أنصاره يتحولون بتأييدهم إلى حزب الشعب الجمهوري الجديد،
رضوان، المصدر السابق، ص ص 116-117 ؛ أحمد، النفوذ الإسلامي في تركيا، ص 140 ؛
Yücel، op.cit، p. 42.

(31) Douglas A. Howard ،The History of Turkey (California – Greenwood Publishing Group – 2001) P. 141.

(32) الجليلي، المصدر السابق، ص 97.

(33) دانيلوف، المصدر السابق، ص 215.

(34) أحمد، النفوذ الإسلامي في تركيا، ص 139.

(35) دانيلوف، المصدر السابق، ص 217.

(36) Yücel، op.cit، p. 42.

(37) نجم الدين أربكان، من أبرز شخصيات الإسلام السياسي في تركيا. ولد في مدينة سينوب على ساحل البحر الأسود في عام 1926. والده محمد صبري بك درس الشريعة والقانون في إسطنبول وتولى مناصب القضاء الشرعي في مختلف مدن الأناضول. أكمل أربكان دراسته الابتدائية في طرابزون، والمتوسطة والثانوية في إسطنبول عام 1943، وتخرج بعدها من كلية الهندسة الميكانيكية في عام 1948. وبعد أن عمل مدرساً في الجامعة نفسها بين 1948-1951 تم إيفاده إلى ألمانيا للمدة 1951-1953 حيث نال الدكتوراه من جامعة آخن، وقد عمل أيضاً أثناء وجوده هناك في معمل Deut لصناعة محركات الدبابات. وبعد العودة إلى تركيا عمل أستاذاً مشاركاً في جامعة إسطنبول التقنية، وحصل على لقب أستاذ (بروفيسور) في عام 1955. وقد بقي في الجامعة حتى عام 1969 عندما تفرغ للسياسة. وأثناء تدربه في الجامعة عمل في القطاع الخاص أيضاً وكان من مؤسسي معمل كموش Gümüş لصناعة المحركات في إسطنبول عام 1956. وعندما واجه المعمل صعوبات ترك أربكان منصبه كمدير عام له في عام 1963. واستطاع من خلال اتصالاته في عالم الصناعة والأعمال، فضلاً عن كونه عضواً في حزب العدالة (الحاكم منذ 1965)، أن يشغل مناصب مهمة في اتحاد مجالس الصناعة والتجارة في تركيا. وبسبب نقده لسياسات حزب العدالة في المجال الاقتصادي عُزل من الأمانة العامة للاتحاد المذكور في 1968، كما رفض حزب العدالة الفوز الذي حققه أربكان في انتخابات رئاسة الاتحاد في عام 1969. وفي تلك السنة رشح نفسه نائباً مستقلاً عن مدينة قونية في الانتخابات البرلمانية عام 1969 وفاز بمقعد نيابي في المجلس الوطني الكبير. وقد تفرغ للسياسة منذ ذلك الوقت، وهو ما سيتضح من الصفحات والفصول اللاحقة في هذا الكتاب.

(38) دانيلوف، المصدر السابق، ص ص 217-218 ؛ يوسف إبراهيم الجهماني، حزب الرفاه : الرهان على السلطة (دمشق – دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع – 1997) ص 8.

(39) دانيلوف، المصدر السابق، ص ص 218-219.

(40) ارتبط أربكان بالطريقة النقشبندية منذ أيام شبابه من خلال الانتساب إلى تكية " كموش خان إيوي – Gumuşhanevi " النقشبندية في إسطنبول. وكان من بين أبرز شيوخ أربكان من

الطريقة النقشبندية الشيخ محمد زاهد كوتكو (1897-1980) الذي تولى مشيخة تلك التكية منذ الخمسينات لحين وفاته عام 1980. وقد اتخذ كوتكو من جامع اسكندر باشا في إسطنبول مقراً له منذ 1958. وكان الشيخ كوتكو مهادناً للدولة ولكنه من أعداء الغرب اللدودين، للمزيد ينظر،

نور الدين، قبعة وعمامة، ص ص 39-40 ؛

Metin Heper & Sabri Sayari ،Political leaders and Democracy in Turkey (Lanham – Lexington Books – 2002) P. 129 .

(41)David Westerlund & Ingvar Svanberg (eds.) ،Islam Outside the Arab World (New York – Palgrave Macmilan – 1999) P. 142.

(42)Heper & Sayari ،op. cit ،P. 130 ; Yücel ،op.cit ،p. 44.

(43) السيد، المصدر السابق، ص 91.

(44) دانيلوف، المصدر السابق، ص ص 219-220 ؛ الجهماني، المصدر السابق، ص 9.

(45) وهي التسمية التي كانت تطلق على الاتحاد الأوربي حتى عام 1992. وقد تأسست السوق الأوربية المشتركة، أو الجماعة الاقتصادية الأوربية " EEC "، بموجب معاهدة روما الموقعة في آذار 1957. وقد وقعت تركيا اتفاقية انتساب إلى السوق في عام 1963 نصت على مشاركة تركيا مع دول السوق الأوربية المشتركة على ثلاث مراحل، تحضيرية وانتقالية ونهائية، إلاّ أن تركيا لم تحصل إلى يومنا هذا على صفة العضوية الكاملة، ينظر، خليل علي مراد، " تركيا والمنظمات الدولية " في، إبراهيم أحمد خليل وآخرون، تركيا المعاصرة (الموصل – دار الكتب للطباعة والنشر – 1988) ص ص 197-201.

(46) أحمد، النفوذ الإسلامي في تركيا، ص 147.

(47) حسن، المصدر السابق، ص 77.

(48) دانيلوف، المصدر السابق، ص 235.

(49) احمد ومراد، المصدر السابق، ص ص 296-297.

(50) تأسس هذا الحزب في 13 شباط 1961 من قبل عدد من الشخصيات النقابية برئاسة عوني أركالن، ومنذ شباط 1962 تولى رئاسة الحزب محمد علي ايبار، وهو كاتب ومحامي وأستاذ قانون سابق في جامعة إسطنبول. وأعقبه في الرئاسة عام 1969 شعبان يلدز، ثم بهيجة بوران في عام 1970. وهو حزب ذو اتجاه يساري، كما تبنى في برنامجه منذ عام 1970 مسالة الدعوة إلى الاهتمام بالمناطق الكردية في جنوب شرق الأناضول وتطويرها. للمزيد عن الحزب ينظر،

النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، ص ص 268-291 ؛ Yücel ،op.cit ,p.40.

(51) أحمد، صنع تركيا الحديثة، ص ص 332-338.

(52)Yücel ،op.cit ،p. 44 .

(53) محمد، المصدر السابق، ص ص 185-186.

(54) دانيلوف، المصدر السابق، ص 355 ؛ وتجدر الإشارة إلى أن دعم الطريقة النقشبندية لحزب النظام الوطني كان عاملاً مهماً في حصوله على دعم من مختلف أنحاء البلاد، ينظر،

Oliver Roy & Others ،The Culumbia World Dictionary of Islamism (Culumbia University Press – 2007) P. 370..

(55) Türker Alkan ،" The National Salvation Party in Turkey " in ،Metin Heper & Raphael Israeli (eds.) ،Islam and Politics in the Modern Middle East (Oxford – Taylor & Francis – 1984) P. 82.

(56) لمزيد من التفاصيل عن تلك الحركات والمنظمات اليسارية، والتي تبنت الإيديولوجية الماركسية – اللينينية على النهج السوفييتي أو الصيني (الماويون)، ينظر، أحمد شميم، " مأساة اليسار التركي " في، هوفسبيان، المصدر السابق، ص ص 177-183 ؛ طلال يونس الجليلي، التجربة البرلمانية في تركيا 1971-1980، رسالة ماجستير غير منشورة – الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، 1988، ص ص 135-140.

(57) حسن، المصدر السابق، ص 78.

(58) رضوان، المصدر السابق، ص ص 160-161.

(59) فيروز أحمد، " تدخل العسكريين والأزمة في تركيا " في، هوفسبيان، المصدر السابق، ص 223.

(60) وهي اختصار لتسمية " Türk Sanayiçi ve Iş Adamlari Derneği "

(61) خلوق القان، " منظمات رجال الأعمال في تركيا والدولة " شؤون الأوسط، العدد 104، خريف، 2001، ص ص 42-43.

(62) Melani Clair Commett ،Globalization and Business Politics in Arab North Africa ،A Comparative Perspective (New York – Cambridge University Press – 2007) P. 207.

(63) أحمد، صنع تركيا الحديثة، ص 362.

(64) دانيلوف، المصدر السابق، ص ص 287-288.

(65) دويغو بازوغلو سيزر، سياسات تركيا الأمنية (بيروت – مؤسسة الأبحاث العربية – سلسلة دراسات إستراتيجية – الدراسة رقم 37، السنة الثانية – 1981) ص 28 ؛ فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري (ليماسول – دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث – 1993) ص 54.

(66) روبنس، المصدر السابق، ص 55.

(67) مراد، تركيا والمنظمات الدولية، ص 205.

(66) روبنس، المصدر السابق، ص 70.

(69) الجليلي، التيار الإسلامي في الحياة السياسية التركية، ص 109.

(70) سيزر، المصدر السابق، ص 15.

(71) صباح الدين أوچار، أربقان والرفاه الإسلامي، ترجمة الصفصافي أحمد المرسي (القاهرة – إيتراك للنشر والتوزيع – 2003) ص ص 130-131. وتجدر الإشارة هنا إلى أن قادة انقلاب آذار 1971 لم يحاولوا تعطيل الدستور أو الأحزاب السياسية أو حل المجلس الوطني الكبير، بل سيطروا على الأمور خلال الفترة الانتقالية (آذار 1971 – تشرين الأول 1973) من خلال حكومات غير حزبية ؛ يُنظر، الجليلي، التجربة البرلمانية في تركيا، ص ص 65-66.

(72) كان نجم الدين أربكان قد غادر تركيا إلى سويسرا بعد انقلاب آذار 1971 وقبل فتح الدعوى ضد حزب النظام الوطني، Heper & Sayari، op. cit، P. 130.

(73) Alkan ،op. cit ،PP. 82-83.

(74) للمزيد يُنظر،

دانيلوف، المصدر السابق، ص ص 355-357 ؛ الجليلي، التيار الإسلامي في الحياة السياسية التركية، ص ص 111-114 ؛

David Waldner ،State Building and Late Development (Ithaca - Cornell University Press – 1999) P. 70.

(75) الجليلي، التيار الإسلامي في الحياة السياسية التركية، ص 113 ؛

Binnaz Toprak ،" Politicization of Islam in a Secular State : The National Salvation Party in Turkey " in ،Said Amir Arjomand (ed.) ،From Nationalism to Revolutionary Islam (Albany – State University of New York Press – 1984) P. 123.

(76)Toprak ،Politicization of Islam ،P. 119 ; Alkan ،op. cit ،P. 95.

(77)Toprak ،Politicization of Islam ،P. 123.

(78) النعيمي، الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا، ص 139 ؛ مصطفى محمد الطحّان، تركيا التي عرفت من السلطان... إلى نجم الدين أربكان 1842-2006 (الكويت – مطبعة الخليج العربي – 2006)ص ص 251-252.

(79) كان بولند اجويد الذي انتخب سكرتيراً عاماً لحزب الشعب الجمهوري في عام 1966 قد قاد الحزب أكثر نحو اليسار تحت شعار " الاشتراكية الديمقراطية " باعتبار أن ذلك، حسب رأيه، أفضل سبيل للدفاع عن تركيا ضد التهديد الشيوعي. وقد أصبح اجويد زعيماً للحزب في 1972 بدلاً من عصمت اينونو.

(80) أوچار، المصدر السابق، ص ص 73-74 ؛ وينظر أيضاً،

Ali Çarkoğlu & Barry M. Rubin ،Religion and Politics in Turkey (New York – Routledge – 2006) P. 39.

(81) النعيمي،الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا، ص 131 ؛ الطحّان، المصدر السابق، ص 251.

(82) محمد، المصدر السابق، ص 201.

(83) السيد، المصدر السابق، ص 99.

(84) Alkan ،op. cit ، PP. 82-83.

(85) Toprak ،The Politicization of Islam ،P. 128.

(86) الجليلي، التيار الإسلامي في الحياة السياسية التركية، ص 122.

(87) المصدر نفسه، ص 127.

(88) Toprak ،The Politicization of Islam ،Waldner ; P. 131 ،op. cit ،P. 71.

(89) الجليلي، التيار الإسلامي في الحياة السياسية التركية، ص ص 108، 127.

(90) أحمد، تدخل العسكريين والأزمة في تركيا، ص 210.

(91) الجهماني، المصدر السابق، ص 12.

(92) بولند أجويد (1925-2006) سياسي وشاعر وكاتب وصحفي، ولد في إسطنبول في عام 1925 لأسرة من الطبقة الوسطى. كان والده أستاذاً في جامعة أنقرة وعضواً في حزب الشعب الجمهوري، وقد انتخب نائباً عن مدينة قسطموني في المجلس الوطني الكبير بين 1943-1950. أكمل أجويد دراسته الجامعية في كلية روبرت Robert College في إسطنبول عام 1944، كما درس في مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن. وبدأ عمله الوظيفي مترجماً في المديرية العامة للمطبوعات في الخمسينات. وبدأ عمله السياسي في عام 1957 كنائب منتخب عن حزب الشعب الجمهوري، وفي عام 1961 صار وزيراً للعمل في

حكومة عصمت إينونو، ثم انتخب سكرتيراً عاماً لحزب الشعب الجمهوري في عام 1966. وقد استقال من منصبه الحزبي هذا احتجاجاً على تدخل الجيش في السياسة وتأييد حزبه لحكومة نهاد ايريم التي تشكلت بعد انقلاب آذار 1971. وفي العام التالي تولى زعامة حزب الشعب الجمهوري بدلاً عن عصمت إينونو. تولى رئاسة ثلاث حكومات في تركيا في السبعينات، وبعد انقلاب 12 أيلول 1980 حُظر حزب الشعب الجمهوري، كما مُنع أجويد، وغيره من ساسة البلاد البارزين، من ممارسة السياسية مدى الحياة، لكن هذا المنع رُفع بعد استفتاء جرى في عام 1987 بهذا الخصوص. وقد عاد إلى العمل السياسي زعيماً لحزب اليسار الديمقراطي الذي تأسس في عام 1985 من قبل زوجته رهشان أجويد. وقد اشترك هذا الحزب في حكومة ائتلافية مع حزب الوطن الأم برئاسة مسعود يلماز، فيما تولى أجويد منصب نائب رئيس الوزراء بين تموز 1997-تشرين الثاني 1998. أما آخر وزارة شكلها وترأسها أجويد فكانت بين كانون الثاني 1999 – تشرين الثاني 2002. اعتزل بعدها العمل السياسي تقريباً بسبب تدهور حالته الصحية لحين وفاته في 5 تشرين الثاني 2006. ترك أجويد آثاراً عديدة منها دواوين شعر، ومؤلفات سياسية واجتماعية.

(93) الجليلي، التجربة البرلمانية في تركيا، ص ص 66-86 ؛أحمد ومراد، المصدر السابق،ص ص 297-300 ؛ الجهماني، المصدر السابق، ص 12 ؛ الطيار، المصدر السابق، ص 43.

(94) محمد، المصدر السابق، ص 207 ؛ الطحّان، المصدر السابق، ص 253.

(95) حسن، المصدر السابق، ص ص 78-79.

(96) محمد، المصدر السابق، ص 211.

(97) دانيلوف، المصدر السابق، ص 359 ؛ الطحّان، المصدر السابق، ص 253.

(98)Jacob Landau ،" Turkey Between Secularism and Islamism ".
www.jcpa.org/jl/vp352.html

(99)Alkan ،op.cit ،P. 91.

(100) السيد، المصدر نفسه، ص 108.

(101) المصدر نفسه، ص 109 ؛ الزين، المصدر السابق، ص 333. ويضيف الزين أيضاً بأن المشاركين في هذا التجمع جلسوا على الأرض جميعاً عندما عُزف النشيد الوطني التركي للتدليل على عدائهم للنظام الجمهوري والدستور التركي وللقيّمين عليه، وللذين يحكمون باسمه.

(102) يُنظر نص الخطاب في، الطحّان، المصدر السابق، ص 259.

(103) وقعت تركيا على الاتفاقية المذكورة في 29 آذار 1980.

(104) دانيلوف، المصدر السابق، ص 357.

(105) السيد، المصدر السابق، ص 109.

(106) الزين، المصدر السابق، ص 332 ؛ الطيار، المصدر السابق، ص 43.

(107) محمد، المصدر السابق، ص 236.

(108) أشار مصدر إلى أن الجيش دعا في حينه أربكان إلى العودة من سويسرا للاستفادة منه في إضعاف مركز سليمان ديميريل، Westerlund & Svanberg، op.cit,p.14. بينما يرى مصدر آخر أن الغرض كان الاستفادة من العنصر الإسلامي لمواجهة الأفكار والحركاتاليسارية، الطحّان، المصدر السابق، ص 249.

أما العضو البارز في حزب النظام الوطني سليمان عارف إمره فيذكر بأن الجنرال رفعت أولكن ألب، السكرتير العام لمجلس الأمن القومي التركي، كان ضد إغلاق حزب النظام الوطني، يُنظر ،

Banu Eligur ،The Mobilization of Political Islam in Turkey (Cambridge – Cambridge University Press – 2010) p.68.

(109) السيد، المصدر السابق، ص 293.

(110) أحمد، صنع تركيا الحديثة، ص 392.

(111) دانيلوف، المصدر السابق، ص ص 359-360.

(112) ترجع جذور هذا الحزب إلى حزب الأمة الذي تأسس في عام 1948، ثم أصبح يُعرف بالحزب الوطني الفلاحي منذ عام 1954. وفي آب 1965 تولى زعامة الحزب الب أرسلان توركيش، المعروف بميوله القومية المتطرفة. وفي شباط 1969 تحول اسم الحزب الوطني الفلاحي إلى حزب الحركة القومي، وأطلق توركيش على نفسه لقب " المرشد الأعلى ". وقد اشتهر الحزب بتنظيمات الميليشيا المسلحة التابعة له والمعروفة باسم الذئاب الرمادية (بوز كورتلار) والتي كانت الذراع الضاربة للحزب وشاركت في أعمال العنف والإرهاب التي حدثت في تركيا في أواخر عقد السبعينات. يُنظر، إبراهيم خليل أحمد، " الأحزاب السياسية في تركيا " في، أحمد وآخرون، المصدر السابق، ص ص 173-174.

(113) الزين، المصدر السابق، ص 328.

(114) أحمد، صنع تركيا الحديثة، ص 404.

(115) دانيلوف، المصدر السابق، ص 422 ؛ نور الدين، تركيا : الصيغة والدور، ص 80.